أوامر الحكم العسكري، ويمكن حله بأمر منه. لكن هذه المصادر تخشى من ان يكون حل المجلس سابقة سياسية، لان الانتخابات كانت ديمقراطية والاتفاق سليم (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وتنظر الجهات القضائية بخطورة بالغة الى بنود هذا الاتفاق العنصري، الذي ينطوي على نوع من التحريض العنصري. واضافت هذه الجهات تقول انه تمت، مؤخراً، بلورة مشروع قانون يشكل تعديلاً لقانون العقوبات، يمنع التحريض على العنصرية او المطاردة او الاهانة او العداء تجاه شعب او التسبب في صراع بين شرائح السكان بسبب انتمائهم العرقي او القومي او الديني. ومع ذلك، اكدت الجهات نفسها انه من الصعب اتخاذ خطوات قضائية ضد الاطراف التي وقعت الاتفاق الائتلافي في كريات اربع، لان المجلس اقيم استناداً الى اوامر عسكرية (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٢١).

وامعاناً في دعم المتطرفين اليهود، كشف وزير الدفاع، اسحق رابين، في معرض رده على الاستجواب الذي تقدم به عضو الكنيست مردخاي بار - اون (راتس)، ان الحكم العسكري منع اعضاء مستوطنة نتيفوت شالوم (الحركة للمبادئ الصهيونية والسلام) من التظاهر في الخليل احتجاجاً على الائتلاف العنصري في كريات اربع. وادعى رابين بان الخطوة التي قام بها الحكم العسكري كانت في الاتجاه الصحيح، للحفاظ على الامن والنظام وسلامة السكان في المنطقة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٨/٤).

ومن ناحية ثانية، قررت لجنة المالية التابعة للكنيست عدم منح كريات اربع الهبة المالية المقررة لها في السنة المالية الحالية، الا اذا الغي الاتفاق العنصري مع كتلة «كواح». وقد جاء هذا القرار على الرغم من معارضة اعضاء الليكود في اللجنة لهذه الخطوة (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٣٠).

واحتجاجاً على هذا الاتفاق العنصري، قدم عضوا الكنيست فيكتور شمطوف وجايكه غروسمان (مبام)، اقتراحين عاجلين الى جدول اعمال الكنيست يدعوان فيهما الى الغاء الاتفاق.

ودعت غروسمان المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل على اخراج جميع المؤسسات الرسمية، بما في ذلك مركز الاستيعاب، من كريات اربع، لئلا تلتصق وصمة العنصرية باسرائيل كلها. كما طالبت وزير الدفاع اسحق رابين باصدار تعليماته للحكم العسكري لالغاء الاتفاق (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد اجرى مكالمة هاتفية مع رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، وعده خلالها بالتزام كتلة راتس بتقديم الدعم القضائي لكل عربي يطرد من عمله من قبل مجلس كريات اربع المحلي (**المصدر نفسه**).

وحث اعضاء الكنيست مردخاي فرشوفسكي (شينوي) واريئيل فاينشتاين (ليكود) وحاييم رامون (معراخ) كلاً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع على وقف الهبات المقدمة الى مجلس كريات اربع، الى حين الغاء الاتفاق الائتلافي. كما دعوا المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، الى العمل من اجل الغاء الاتفاق الذي يشكل انتهاكاً لقانون مساواة الحقوق، ويتعارض مع نوايا المشرِّع (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٢٢).

وبعث اعضاء معهد التربية للتعايش اليهودي - العربي رسالة الى مناحيم بيغن حثوه فيها على العمل ضد الكهانية، مذكرين اياه بمقالة «الحائط الحديدي» التي جاء فيها: «ان ابعاد العرب من ارض اسرائيل هو، برأيي، شيء غير مقبول وسيبقى هنا دائماً شعبان، وانا مستعد ان اقسم اننا لن ننتهك، الى الابد، المساواة في الحقوق، ولن نحاول طرد اي كان». وطالب اعضاء المعهد بيغن بالعمل انطلاقاً من قوله هذا، ودعوة الاسرائيليين الى مكافحة الكهانية المجرمة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٢٦).

اما وزير الاديان يوسف بورغ (المفدال)، فقد دعا الى عدم مناقشة الموضوع في الحكومة خوفاً من اتخاذ قرار بالغاء الاتفاق، حيث قال: «يتعين على رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ان يدرسا الموضوع